



في اجتماع المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم (ف د ش): استهداف الشغيلة التعليمية وخلق جبهة اجتماعية والتحضير للانتخابات المهنية

عقد المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العضو في الفيدرالية الديمقراطية للشغل يوم 22 أبريل 2015 اجتماعا بالمقر المركزي بالبيضاء، وقف في بدايته على إقدام وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني على استهداف حق نساء ورجال التعليم في التقاعد النسبي وحقهم في الاستيداع، واعتبر هذا القرار حلقة في مسلسل الإجراءات الترقيعية لحل مشكل الخصاص في العنصر البشري على حساب شغيلة التعليم، مثلما حصل في تمديد الخدمة للمقبلين على التقاعد إلى نهاية السنة الدراسية، وقرار الاقتطاع من أجور المضربين لكبح إرادة المأجورين في الاحتجاج على القرارات الظالمة واللاقانونية للحكومة. وأكد في هذا الشأن أن هذه الأساليب الترقيعية لا تبشر بان هناك إرادة حقيقية لدى الحكومة لإصلاح التعليم والنهوض به. والمكتب الوطني إذ يعبر عن رفضه القاطع لهذه القرارات التي تستهدف شغيلة التعليم فإنه يؤكد مطالبته للحكومة والوزارة بالتراجع والكف عن مثل هذه الإجراءات بتوفير العدد الكافي من الموارد البشرية للقطاع، ويدعو كافة مكونات الطيف النقابي التعليمي إلى بلورة رد عملي موحد على تلك الهجمات.

واستعرض المكتب الوطني الاستعدادات الجارية للانتخابات المهنية في ظل استمرار نفس القوانين المنظمة التي تركز تهميش تمثيلية القطاع العام، وتكرس تهميش قطاع التعليم. ويسجل تملص الحزب الأول في الحكومة الحالية من كل مطالبه التي رفعتها في هذا الشأن وتكريسه لقوانين انتخابية كرسها العهد البائد لإدريس البصري. كما يسجل انفرادها بتحديد تواريخ إجراء الانتخابات في شهر يونيو دون الأخذ في الاعتبار لخصوصية القطاع.

إن المكتب الوطني إذ يعبر عن استيائه العميق من الشروط التي ستجري فيها الاستحقاقات، وتخوفه من الارتباك في تدبير العملية الانتخابية بالوزارة أو على مستوى الأكاديميات التي لم تتخرط بعد في التقسيم الجهوي الجديد، فإنه يدعو المسؤولين والمسؤولين وجميع المناضلات والمناضلين إلى مضاعفة الجهود لخوض هذه الاستحقاقات، ومواجهة كل المؤامرات والذسائس التي تحاك ضد النقابة الوطنية للتعليم والفيدرالية الديمقراطية للشغل الواضحة والخفية، والعمل على تأكيد تمثيليتها الواسعة و تجذرها وسط الشغيلة التعليمية المغربية.

وعلى المستوى المركزي ثمن المكتب الوطني قرار خلق جبهة اجتماعية بين المركزيات الثلاث (الاتحاد العام للشغالين بالمغرب والفيدرالية الديمقراطية للشغل والمنظمة الديمقراطية للشغل) لمواجهة السياسة اللاشعبية للحكومة. كما ثمن نجاح المسيرات العمالية في كل من تطوان وفاس والقيطرة والبيضاء المنظمة يوم الأحد 19 أبريل 2015 احتجاجا على عدم جدية الحكومة فيما يخص الحوار الاجتماعي. ويوجه نداء لكافة شغيلة التعليم والمناضلات والمناضلين إلى رفع مستوى الاحتجاج على السياسة الحكومية من خلال المشاركة المكثفة في تظاهرة فاتح ماي 2015. كما يدعو كافة المركزيات إلى تحمل مسؤولياتها التاريخية لمواجهة الهجمة الحكومية على مكتسبات المأجورين.

وناقش المكتب الوطني استمرار الوزارة في تهميش مؤسسة الأعمال الاجتماعية لقطاع التربية بسد باب الحوار أمام المكتب الوطني للمؤسسة منذ أكثر من سنتين، وتوقيف المنحة الوزارية المخصصة لهذه المؤسسة التي يرأسها السيد الوزير ونوابه في الأقاليم، في مقابل انفتاح الوزارة في موقف غير مسبوق على التعاضدية العامة للتعليم، التي لا تربطها أية علاقة بالوزارة، من خلال إصدار هذه الأخيرة لمذكرة تطلب من نواب الوزارة فتح مكاتب للتعاضدية داخل النيابات، وهو ما يدفع إلى التساؤل عن خلفية هذا الكرم الحاتمي للوزارة تجاه التعاضدية في هذا الظرف بالذات، والذي يقابله شح وبخل من طرفها تجاه مؤسسة الأعمال الاجتماعية.

وفي نفس السياق اعتبر المكتب الوطني أن الحاجة ماسة إلى تطوير أداء وخدمات هذه المؤسسة الاجتماعية بشكل يجعلها في قلب انتظارات شغيلة التعليم وفي خدمة المنظومة التعليمية. ويؤكد مطالبته للوزارة بتحمل مسؤوليتها بالعناية بهذا المرفق الاجتماعي التعليمي الذي يصر رجال ونساء التعليم على التمسك بخدماته إلى حين تحقيق إصلاح حقيقي للتعاضدية العامة لرجال التعليم.

ووقف المكتب الوطني على سير أشغال المجالس الجهوية للنقابة في صيغتها الجديدة، وكذا الاستعدادات الجارية لعقد مؤتمر اتحاد المعلمين العرب بسوريا، ومؤتمر الأممية التعليمية بكندا. واعتبر أن مشاركة النقابة يجب أن تكون في مستوى اللحظة التي تمر منها الحركة النقابية العربية والعالمية والتحديات المطروحة عليها.

المكتب الوطني

